

من يسعى للإصرار بمصالح الوطن والمواطنين ومن يدعو إلى الباطل هو الخاسر الوحيد

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية

في كلمته بافتتاح الدورة التدريبية لهيئة الرقابة التنظيمية لكوادر فروع المؤتمر ..

أبوراس يؤكد أن الانتخابات النيابية القادمة ستجري في موعدها المحدد



ذلك كما ينبغي ليكون من أجل كل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ذلك أن كل المبتدئين قد أجمعوا عليه في استفتاء عام شارك فيه أطراف العمل السياسي والاجتماعي بمختلف فصائلهم وانتماءاتهم ومن هنا تأتي ميزة تسمك المؤتمر بهذا المنهج الجامع واليثاق الشامل.

وبخصوص التدريبية التي تأتي في إطار تنفيذ هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي لها، واختصاصاتها، وتحقيقاً لهدف من أهداف الهيئة المتمثل في تأهيل وتدريب كوادر الهيئة وفروعها حتى يكونوا على معرفة تامة ودرجة عالية لاستكساب المعارف والعلوم المتنوعة التي من شأنها تعزيز أدائها وواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم بجدارة واقتدار.

ونوه رئيس هيئة الرقابة إلى جملة من المواضيع الرئيسية التي ستتناولها الهيئة والدورة ومنها الرقابة ودورها في تفعيل العمل التنظيمي وأسس ومنطلقات العمل الرقابي في ظل الأمانة مركزية التنظيمية، وكذلك مهام فروع هيئة الرقابة بأمانة العاصمة والمحافظات والجامعات.

وقد تحدث الأستاذ الشامي للتدريسيين على الإفادة القصوى من برامج الدورة مشيراً إلى المسؤوليات العظام التي يجب أن يضطلع بها كل أعضاء المؤتمر الذي لا تكاد تخلو أسرة من العائلات على مستوى الريف والحضر من أن يكون بينها من ينتمي إليه، لافتاً إلى أن الواجب الوطني والديني والتنظيمي في إصلاح وتوجيه المجتمع إلى ما فيه الخير والنفع يحتم على المؤتمريين أن يكونوا في مستوى المسؤولية التي يجب عليهم كذلك الالتزام التنظيمي وتجسيد ما ينتج عنها من إجراءات عملية يلتمسها المواطنون الذين أكد الأستاذ الشامي على ضرورة أن يعيish المؤتمريون مشاكلهم وهمومهم وأن يكون لهم الفاعلية القصوى في إيجاد الحلول لكل الإشكاليات والأزمات الاجتماعية وعلى رأسها قضايا النار وأعمال القطع في الطرقات ومظاهر الإخلال بالأمن.

كما نوه رئيس هيئة الرقابة إلى ضرورة الاهتمام بالسلامة والأمن في الأمان والهدوء والسكينة في مختلف ربوع الوطن، من أجل تحريك عجلة التنمية بوتيرة متسارعة، إذ لا تنمية بدون أمن واستقرار.

وقال إن الحفاظ على الأمن يجب على كل المواطنين الوقوف في وجه المعتدين إرساءً للقواعد وأسس العدل والحرية والمساواة، تطبيقاً للشعار المؤتمري الميثاقى «لا حرية بلا ديمقراطية، ولا ديمقراطية بلا حماية، ولا حماية بدون تطبيق سيادة القانون».

وشاركاً في ختام كلمته إلى ضرورة التكاتف وحشد كل الجهود والطاقات وتوفير الإمكانيات والسير خلف القيادة السياسية للمؤتمر بزعامة رئيس المؤتمر الشعبي العام رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وذلك لاستكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون والتنمية الشاملة، داعياً إلى تجنب الجدل والاتجاه إلى العمل في هدوء المخلصين.



كلمة فروع المؤتمر بأمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وجامعة صنعاء التي ألقاها جمال الخولاني - رئيس فرع المؤتمر بالأمانة - أشارت إلى أن هذه الدورة تأتي استمراراً لنهج الجدية والاهتمام الذي تنتهجه هيئة الرقابة التنظيمية لما من شأنه توعية وتنقيف المسؤولين في هذا المجال وتطوير وعيهم بدور وأهمية الرقابة التنظيمية. وتعريفهم بطرق وأساليب عمل الأطر الرقابية على مستوى الفروع لتمكينهم من أداء مهامهم بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية وبما يحقق أهداف الرقابة التنظيمية.

وأضاف الخولاني: إن طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد تتطلب مزيداً من الثبات لمواجهة كافة التحديات والمؤامرات التي يواجها الوطن.

لافتاً إلى أن المؤتمريين يقع عليهم العبء الأكبر في التصدي للمخربين والخارجين على القانون والشريعة الدستورية.

هذا وعقب الافتتاحية تم تكريم عدد من القيادات التنظيمية ومسؤولي ومسؤولات الرقابة التنظيمية في فروع المؤتمر بالأمانة ومحافظات صنعاء وجامعة صنعاء.

وبعد ذلك بدأت جلسة التدريب الأولى والتي بدأت بمحاضرة الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للنظام والنقابة والإعلام والتوجيه والإرشاد تحت عنوان «التطورات السياسية على الساحة الوطنية».

فيما كانت المحاضرة الثانية للدكتور بشير العمار رئيس دائرة الرقابة التنظيمية تحت عنوان «أهمية الرقابة ودورها في تفعيل العمل التنظيمي».

فيما قدم الدكتور أحمد عقبات عضو الهيئة العلمية للميثاق ورقة عمل بعنوان «عملية الاتصال والتواصل بين هيئة الرقابة وفروعها من جهة وبيننا وبين بقية المكونات التنظيمية من جهة أخرى».

الجدير بالذكر أن الدورة التدريبية التي ستختتم أعمالها اليوم ستشهد عقد جلستين تدريبيتين تتضمنان الجلسة الأولى ثلاث أوراق عمل تدريبية الأولى بعنوان «أسس ومنطلقات العمل الرقابي في ظل الأمانة المركزية التنظيمية» للدكتور عوض باشراحيل نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، أما الثانية فيعنوان «مهام فروع هيئة الرقابة بأمانة العاصمة، المحافظات، الجامعات، الأمانة العامة بشري الدكتور كريم زايد عضو هيئة الرقابة فيما الثالثة للدكتور خليل الوجيه وتحمل عنوان «التعامل مع المخالفات التنظيمية والإجراءات والخبرات».

أما الجلسة الثانية فإنها تنطوي على ورقتي عمل تدريبيتين الأولى تتناول التقارير التنظيمية، ويقدمها الأستاذ عبدالسلام محمد الخياطي نائب رئيس دائرة الرقابة التنظيمية، فيما الثانية عن دور الرقابة المالية، أهدافها وأنواعها، يقدمها أحمد محمد دراج نائب رئيس دائرة التفتيش المالي والإداري، يليها فتح باب النقاش ثم توزيع شهادات المشاركة على المشاركين.

عام، والتنظيمي بشكل خاص، داعياً فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات والمديريات والجامعات أن تتحول إلى ورش عمل تستقصى مختلف الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وتضع لها الحلول والمعالجات أو لا بأول.

وقال إن أغلبية المؤتمر الشعبي العام - الحزب الذي ينتمي إليه معظم اليمنيين - تحتم على منتسبيه وقياداته في مختلف المناطق أن يتحملوا أعباء مواجهة المشكلات ومعالجتها.

وتنمى الراعي في ختام كلمته أن تحقق الدورة الغايات الكبرى من انعقادها، وأن تعكس مضامينها على المتدربين، بحيث يكرسوا كل جهودهم في الرفع من الأداء الرقابي لكل منتسبي الهيئة وتبادل الخبرات والمعارف مع زملائهم الآخرين بغية تقويم مسارات العمل التنظيمي في مختلف المديريات وبما يجعل من نشاط أعضاء المؤتمر مواكبا لمستوى التحديات التي يمر بها الوطن.

من جهة ندد الأستاذ يحيى محمد الشامي - رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بالمؤتمر الشعبي العام - على ضرورة أن يواكب أعضاء المؤتمر في أداء واجبه المعلي عظمة الميثاق الوطني الذي في ضوئه تحققت للمؤتمر الشعبي الريادة والقوة في جميع المجالات السياسية والتربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتنموية.

لافتاً إلى أن الميثاق الوطني ليس المرتكز والأساس النظري للمؤتمر فحسب وإنما يتعدى

٢٢ مايو - صنعاء - محمود الحداد

أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشؤون التنظيمية صادق أمين أبو راس أن الانتخابات النيابية القادمة ستجري في موعدها المحدد، وقال: إنه لن يكون هناك أي تراجع عن إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها الدستوري.

ودعا أبو راس في الكلمة التي ألقاها أمس في افتتاح الدورة التدريبية التي تنظمها هيئة الرقابة التنظيمية لكوادرها في فروع المؤتمر بالأمانة وصنعاء وجامعة صنعاء جميع الكوادر المؤتمرية إلى الجهد والالتزام المروري لخوض الانتخابات القادمة بشجاعة، مؤكداً أنه ليس في صالح اليمن تأخير هذه الانتخابات مرة أخرى بعد أن تم تأجيلها بطلب من قبل أحزاب المشتركة، وقال إن أي حوارات جارية لا يجب أن تعيق إجراء الانتخابات في موعدها.

وأوضح أبو راس أن هناك من يزعم أنه لديه خطط وبرامج تنطوي تحت ما يسمى بـ«الجنة الحوار الوطني»، وأضاف: نقول لمن يتشككون بهذه الخطط والبرامج أن يعدها ضمن برامجهم الانتخابية ويعرضوها على الناخب اليمني وبعيداً عن الصدوق هو الحكم بين الجميع.

وأردف قائلاً: من المؤسف أن أولئك لا يريدون انتخابات بغير ما يضعون شروطاً تعجيزية لا يقبل بها العقل والمنطق.

وتطرق الأمين العام المساعد للمؤتمر إلى أهمية البرنامج التدريبي والتأهيلي الذي تنفذه هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي والإداري بالمؤتمر الشعبي العام والذي يستهدف كوادرها في فروع المحافظات والجامعات.

وشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به هيئة الرقابة التنظيمية عبر كوادرها في فروع المؤتمر لترسيخ الانضباط الحزبي وتعزيز الثقافة التنظيمية في أوساط الكوادر المؤتمرية ابتداءً من القواعد والانتهاج بالقيادات التنظيمية على مستوى المحافظات.. معتبراً الدورة بداية جادة لتعزيم مسار العمل التنظيمي وبما يلي أهداف وطموحات المؤتمر، ويحقق ما جاء في إيديته وبرامجه.

وفي كلمته التوجيهية بارك يحيى الراعي الأمين العام المساعد للمؤتمر لقطاع الاقتصاد والإدارة والخدمات عقد مثل هذه الدورات التدريبية، لما لها من مردودات إيجابية على المستويين التنظيمي والوطني، لافتاً إلى أهمية تبادل الخبرات والمعارف الرقابية التنظيمية في أوساط كوادر هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، ما من شأنه تمكينهم من أداء واجباتهم التوجيهية الرقابية على أتم وجه.

وشدد الراعي على ضرورة تجاوز الموسمية في العمل السياسي بشكل

وإدراجها في خطط وبرامج تنظيمية تحت ما يسمى بـ«الجنة الحوار الوطني»، وأضاف: نقول لمن يتشككون بهذه الخطط والبرامج أن يعدها ضمن برامجهم الانتخابية ويعرضوها على الناخب اليمني وبعيداً عن الصدوق هو الحكم بين الجميع.

وأردف قائلاً: من المؤسف أن أولئك لا يريدون انتخابات بغير ما يضعون شروطاً تعجيزية لا يقبل بها العقل والمنطق.

وتطرق الأمين العام المساعد للمؤتمر إلى أهمية البرنامج التدريبي والتأهيلي الذي تنفذه هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي والإداري بالمؤتمر الشعبي العام والذي يستهدف كوادرها في فروع المحافظات والجامعات.

وشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به هيئة الرقابة التنظيمية عبر كوادرها في فروع المؤتمر لترسيخ الانضباط الحزبي وتعزيز الثقافة التنظيمية في أوساط الكوادر المؤتمرية ابتداءً من القواعد والانتهاج بالقيادات التنظيمية على مستوى المحافظات.. معتبراً الدورة بداية جادة لتعزيم مسار العمل التنظيمي وبما يلي أهداف وطموحات المؤتمر، ويحقق ما جاء في إيديته وبرامجه.

وفي كلمته التوجيهية بارك يحيى الراعي الأمين العام المساعد للمؤتمر لقطاع الاقتصاد والإدارة والخدمات عقد مثل هذه الدورات التدريبية، لما لها من مردودات إيجابية على المستويين التنظيمي والوطني، لافتاً إلى أهمية تبادل الخبرات والمعارف الرقابية التنظيمية في أوساط كوادر هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، ما من شأنه تمكينهم من أداء واجباتهم التوجيهية الرقابية على أتم وجه.

وشدد الراعي على ضرورة تجاوز الموسمية في العمل السياسي بشكل

أبناء المحافظات الجنوبية وتثبيت دعائم الوحدة

السابع من يوليو ١٩٩٤م ولقنوا المرئيين ودعاة التمرق دروساً في حب الأوطان وبرهنوا حقيقة أن التاريخ لا يعود إلى الخلف، نعم كان لأبناء المحافظات الجنوبية اليد الطولى في الدفاع من وحدة الوطن وترسيخها.

لذلك لا مجال للمزادات باسم أبناء الجنوب ولا مجال لقب الحقائق وتزييف التاريخ اليوم من جديد نسمع البعض يتحدث عن الجنوب وكأنها اقطاعية خاصة له ونسمع من يعادو الدعوة إلى الانفصال ولا ندري بأي عقلية هؤلاء يفكرون فإبناء المحافظات الجنوبية ثبت عن الطوق ولم يعد بإمكان أحد اليوم أن يمرر عليها ومشاريعه الانهزامية والتدميرية تحت أي مسمى كان وليعلن الجميع أن قوة الوطن ومستقبل زبانه لن يكون إلا في وحدته وأمنه وساتقاره.



عبد الحكيم عبيد

إذا كان شعبنا اليمني استطاع استعادة وحدته في الثاوي والعشرين من مايو ١٩٩٠م وأنهى إلى الأبد زمن التطهير ليقدم للعالم رسالة انه شعب قادر على تحقيق المعجزات وبذلك اعدا لأمة العربية الامل الذي كان ينذر في امكانته تحقيق احلام الامة في الوحدة العربية من المحيط الى الخليج، ولان الانجاز كان عظيماً وتجاوز كل التحديات والمراهات على عدم امكانته وقدره اليميني على تحقيق هذا الهدف السامي والتبيل، وبقدر هذا الانجاز الوحدوي العظيم هبت قوى الشر ودعاة التمرق الذين كانوا يبرون في إعادة تحقيق وحدته خطراً يهدد مصالحهم ذهبوا ليحكيوا المؤامرات والساسس لتمزيق الوطن والعودة به الى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م ولان ارادة الشعوب لا تقهر هبت الجماهير اليمينية هبة رجل واحد

الشامي: المعارضة عاجزة عن تقديم حلول أو برامج تجسد تطلعات المواطنين

المعارضة لم تستطع بعد تقديم أية حلول أو بدائل لأية قضية من القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، داعياً أحزاب المعارضة إلى الارتقاء بمستوى أدائها وبما يجعل منها معارضة حقيقية تمتلك الحلول والبدائل.

وفند طارق الشامي مزاعم المعارضة واتهامها للمؤتمر بأنه يسيطر على مقدرات الدولة قائلاً: المؤتمر الشعبي العام ليس حزبا شموليا، بل لقد تجاوز شعبنا المرحلة الشمولية التي كان يسيطر فيها الحزب على كل شيء، فهذا لم يعد موجوداً.

وأضاف: لقد اصبحنا نعيش التعددية الحزبية وفق المبادئ والأساليب الديمقراطية، والمؤتمر الشعبي العام يعمل وفق برامج يعرفها المواطنون وعلى ضوئها نال تفهمهم، والحكومة يجب أن تتنازل ثقة البرلمان ومن ثم تعمل على تنفيذ برامج المؤتمر الشعبي العام، فيما البرلمان يتولى مراقبة أدائها، ويقوم بدوره من خلال استدعاء بعض الوزراء لمساءلتهم والاستفسار عن بعض الإجراءات التي يقومون بها.

الوزير رئيس دائرة الفكر والثقافة والإعلام بالمؤتمر الأخ طارق الشامي أن الساحة اليمنية تنفق إلى وجود معارضة حقيقية، مشيراً إلى أن المعارضة بصورتها الحالية لا تمتلك أي برامج حقيقية واقعية تعمل من خلالها على تجسيد طموحات المواطنين، بل إن المعارضة حصرت أدها ودورها على المناسبات السياسية وتصيد الأخطاء دون إيجاد بدائل أو معالجات، مكثفة بالنقد لذات، والمعارضة والتوقف عند ذلك.

وقال طارق الشامي: نحن في المؤتمر الشعبي العام نتمنى أن تكون هناك معارضة قوية تعمل على تصويب الأخطاء وتقديم البدائل، لأن من شأن ذلك أن يقوم أداء الحكومة، كما يستجيب للمؤتمر يعمل على تطوير آليات عمله والارتقاء بآدائه فوق النقد والحوار السليبات.

وأوضح رئيس الدائرة الإعلامية لصحيفة «أخبار اليوم» أن

مكائد ضد الوطن

لم يفتتح ممن يكيدون على الوطن والتمسك من المؤامرات ان احبايلهم قد انتهت وان انفسهم المنقطعة من اللبث وراء سراب الارتهان الخارج قد عرفت اغراضها.

هؤلاء الذين لم يدركوا جيدا معنى الولاء للوطن والدفاع عنه ومعنى الاختلاف في إطار السفك الواحد جيلوا على التجديف عكس التيار حتى ولو كان في جهاتهم التي باتون منها.

الوطن اغلى من كل شيء واذا كانت تضحيات الشهداء والمناضلين في سبيل رفع راية الوطن نمت بالارواح كفيف يأتي هؤلاء لكي يتأمروا على الوطن في سبيل الحصول على الجاه والمصالح حتى وان انتهت السقوف على رؤوسهم.

ليس يخاف على احد ان ثقافة اللبث وراء الاضرار بالوطن قد تشعبت في اثنان من يقومون الان بالتخريب دون مسؤولية او اهتمام يذكر.

فان الثابت المتفق عليه الوحدة التي عمدت بالدم لا يمكن المساس بها مهما حاول المتعصبون من التسلق على حبال عديدة من اجل الظفر بشيء من المال في سبيل بقائهم الذي يطمحون به او فيما يراه النائم.

الوحدة باقية لانها شرف وضميم كل الوطنيين الذين يصنعونها في المساحة الواسعة من القلب والوجدان.



عبد العزيز بن بريك

الحوار قبل الشروط ياهؤلاء

تجلي ماوراء كواليسه من نوايا التهرب من الحوار والتفكك من ايجاد أي حلول ذات مصداقية وطنية لما تعانیه بلادنا من ازمتات سياسية واجتماعية تهدد أمن واستقرار الوطن والمواطن.. وما خفي كان أعظم في ان تكون في نفسه بقاء الحال كما هو عليه ليلقى الحزب الحاكم مربوطا بعقدة الذنب فيما هو حاصل اليوم وحصاد ذلك مزيدا من تشفي الأطراف الاخرى كساعة الى السلطة في الانتخابات القادمة على سبيل فداء هو الوطن والمواطن الواقع بين مطعنة احزاب المعارضة ورحى الحزب الحاكم الذي قدر له ان يوضع في هذا المازق من انواع ورواغ احزاب وقادة كل يوم يظهرن حجة وراي وتصريح ظاهره المتصلن من الحوار والوفاق والاتفاق وباطنه السعي الى السلطة على حساب الوطن والمواطن.

والخلاصة ان حجة احزاب المعارضة وعلى رأسها المشترك بحوار وطني مشروط تدعو إلى مزيد من ضياع الوقت في طرح شروط تقضيها شروط وتنازلات من الطرف الاخر تعيقها شروط وخلافات وساحات مناظرات اعلامية وحرق زمان في ظل غياب الحوار وعدم نيتهم في يعضونها أي بوجهة نظر فحواها «عوار الوطني مشروط» وتلك هي آخر صرعة يصرع بها المشترك نفسه من حيث

انت الى خسائر بالارواح والأموال وققدان أمن واستقرار تلك المناطق وخراب ديارهم وكذلك ما عانته ومازالت تعانيه عدد من المحافظات والشهد العام انه عقب تلك المبادرة والوطن والمواطن وغيبات التنغية والبناء والتعمير.

كل تلك العوامل الداء الذي يعاني منه الوطن كانت المبادرة بمثابة البسم الذي فيه الأمل للشفاء ومن المشهد العام انه عقب تلك المبادرة التي القبت بمناسبة الذكرى العشرين لعهد الوحدة اليمنية تداعت الاصداغ لعيد لها ومن كافة الأقطاف السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمشارك نفسه ايد تلك المبادرة من تأمل ان تتحقق على الأرض وما فيه الصالح العام والى هنا والأمر تسير على ما يرام، لكن الذي ليس على ما يرام هو موقف الآخوة المشترك من حدوث مؤتمر حوار وطني على دائرة الولاء الوطني للوطن.. حيث والدعوة مازالت وستظل قائمة لصلحة الوطن والمواطن فإن الآخوة في المشترك يعضون العربية قبل الحصان ومثله تلك الشروط التي يعضونها أي بوجهة نظر فحواها «عوار الوطني مشروط» وتلك هي آخر صرعة يصرع بها المشترك نفسه من حيث



عبد الفتاح العودي

قلم أخضر موسى القاضي

هذا العمود الصحفي الذي كانت صحيفة ٢٢ مايو، الغراء قد ضمنته اصداراتها السابقة على مدى عام كامل يعود مجددا ليحلل مساحته في اصدارتنا الاسبوعية القادمة انطلاقا من أهميته في قطاع مساحة اعتراف وتقدير لاولئك المعطائين الذين يقدمون اسهاماتهم للمجتمع وفي مختلف المجالات دون من ولا انتظار للحايل.. بل من يظنون في ذلك من ايمانهم العميق بالوطن

التكامل المنظمومة المجتمعية التي ينبغي على كل فرد فيها ان يستشعر مسؤولياته ويحشد في سبيل القيام بواجباته تجاه حاجات المجتمع ما استطاع.

وفي البدء نمسك بتلابيب هذا الحيز من خلال شخصية انسانية واجتماعية واقتصادية وراعية عرفتها عن وعرفنا لنحج وعرفنا ابن وعرفنا البيضاء كيد ببناء موصولة مع كل الفعاليات الرياضية والشبابية والتربوية والخيرية التي شهدت هذه المحافظات.. تكلم هي شخصية الشيخ موسى القاضي مدير الجمع الاتصهلاكي للمؤسسة الاقتصادية للبن الذي رعى وقدم الدعم اللازم لعدد من الانشطة الرياضية والشبابية في محافظة عدن والتي كان من بينها على سبيل الذكر لا الحصر الدوريات الشعبية وبطولة ٣٠ وبطولة ٢٢ مايو والنوري الرياضي السنوي لخمسين فريقا شعبيا.

كما كانت يد الخيرة قد امتدت لتسهم في أكثر من فعالية تربوية شهدت عد من محافظات الجمهورية اليمنية وتم خلالها تكريم الطلاب المرشحين في نتائج الامتحانات الاساسية والثانوية كما تم من خلالها تقديم اوجه الدعم والرعاية لعدد من أبناء الاسر الفقيرة وسماعتهم على توفير احتياجاتهم ومستلزماتهم الدراسية حتى يتمكنوا من مواصلة حقهم في التعليم.. وليس يخاف على احد ذلك الدعم والاحاديث الذي يقدمه الشيخ موسى القاضي لمنظمة المجتمع المدني في انشطتها المتعددة وللجمعيات الاهلية الخيرية التي تقدم مساندة لائسر الفقيرة والمحتاجين.

ان شخصيات كهذه تعمل بصمت وبواقف جع في سبيل تقديم الفعل الانساني النبيل الذي يسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي ويسمى نفوذ الاخاء والتعاون ونشر روح المحبة تستحق كل التقدير والاحترام والاعتراف ما تسهم به.. ولها هنا ايضا واجب الاشادة بمواقفها الانسانية والوطنية وعلى أكثر من عمود يكتب بقلم أخضر.



عمر مكرم